



2019 - 24 تموز

نهر الحاصباني / الوزاني:
الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات
التنمية والاتفاقيات الدولية

**الوثيقة الختامية لمؤتمر
"نهر الحاصباني/الوزاني:
الحاجات والحقوق في ضوء
متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية"**



مؤسسة مياه
لبنان الجنوبي



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

بتاريخ 24 و25 تموز 2019، نظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي مؤتمراً تحت عنوان: "نهر الحاصباني / الوزاني: الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية"، بمشاركة حشد من الخبراء والمختصين وممثلي المؤسسات والهيئات المعنية بالمشروع. عُرضت في المؤتمر أربع وعشرون ورقة عمل ومداخلة رئيسية في عناوينه المختلفة وقُدّمت فيه الاقتراحات والتوصيات، وذلك في ثلاث جلسات عُقدت في بيروت في اليوم الأول، وطاولة مستديرة نظّمت في اليوم الثاني في بلدة الخيام وشارك فيها خبراء ومتخصصون وفاعلون في مجال التنمية المحلية.

وقد ناقش المشاركون المواضيع والقضايا المطروحة في إطار متعدد الأبعاد يستحضر في آنٍ معاً قضايا الصراع مع العدو الإسرائيلي والتأخر التنموي ومشاكل البيئة والتحويلات المناخية، بما يساهم في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة. وتطرّق المؤتمر إلى شرح الواقع الحالي لنهر الحاصباني من النواحي الطبيعية والفنية والقانونية والإنمائية. كذلك عُرضت في المؤتمر المطامع الإسرائيلية في نهر الأردن الذي تنبع روافده من كل من لبنان وسوريا والأردن، وأجيب عن أهم الأسئلة المتعلقة بالإجراءات العاجلة التي ينبغي اتخاذها، مع التركيز على مقاربة حاجات لبنان من المياه في منطقة الحوض والتي تفوق كثيراً حجم الاستفادة الحالية، والمتوقع تضاعفها في السنوات القادمة.

وقد انبثقت عن أعمال المؤتمر وأوراقه ومداولاته الوثيقة الآتية:

مدخل:

أجمع المشاركون في المؤتمر على حق لبنان في الحصول على كامل حصته في مياه نهر الحاصباني / الوزاني بوصفه أحد روافد نهر الأردن وجزءاً من حوضه، والتي تؤكّد عليها الاتفاقيات الدولية، وقواعد الاستعمال المنصف والمعقول ومتطلبات التنمية. ولفت المشاركون في السياق نفسه إلى أنّ حوض النهر يضم دولاً عربية عدة من بينها لبنان تعاني من فقر مائي وتراجع في المساحات المزروعة ونقص في الأمن الغذائي وتصحر وتلوّث وشحّ في تمويل قطاعات الإنتاج. إنّ هذا الواقع يؤكد بحسب المؤتمر ضرورة العمل من أجل تثبيت حق لبنان السيادي والسياسي والاقتصادي والإنمائي والقانوني في الموارد المائية لحوض الأردن، وتطوير الاستفادة من نهر الحاصباني / الوزاني بالتكامل والتوازي مع مشروع الليطاني لإنماء المناطق اللبنانية التي عانت من وجود الاحتلال لمُدّد طويلة.

وقد عبّر المشاركون عن اعتقادهم بأنّ مناقشة مسألة المياه وسياساتها العامة في المنطقة، بما فيها مياه حوض الأردن وروافده، لا بد أن تلحظ عوامل عدة أهمّها:
العامل الطبيعي المتمثل في شح المياه المتزايد في المنطقة بحيث وصلت حصة الفرد العربي من المياه إلى 292 م³ سنويًا وإلى أقل من 766 م³ في لبنان وإلى نحو 76 م³ و81 م³ في الأردن وفلسطين المحتلة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 5900 م³.
العامل الجيوسياسي الذي يخضع تقاسم المياه لموازن القوى أكثر منه للقوانين والاتفاقيات الدولية.

والعامل الاقتصادي الذي يعبر عن حجم الموارد المخصصة للمياه وكفاءة الاستراتيجيات والبرامج.

والعامل السياسي الذي يكشف عن نظرة السلطات والمؤسسات والدول إلى المياه، بوصفها سلعة حيوية تُدار وفق مبادئ المصلحة العامة ومقتضيات التنمية، لا سلعة اقتصادية توزّع وفق مبادئ السوق.

وقد أكّد المؤتمر على أنّ مناقشة قضايا المياه في المنطقة والأزمات المحيطة بها لا تكتمل دون التذكير بنوايا الحركة الصهيونية التي خطت قبل أكثر من قرن للاستيلاء على مصادر المياه وأحواض الأنهار ليس فقط في فلسطين نفسها بل في الدول المجاورة، تمهيدًا لإقامة دولة تستطيع أن تعيل أكبر عدد ممكن من المستوطنين، فشملت أطماعها حوض الليطاني، ومياه جبل الشيخ وغيرها، وقد مكّنها عدوان حزيران 1967 من احتلال الجولان والاستيلاء على مياهه ومنها مياه نهرى بانياس واليرموك، كما سيطرت على مياه الضفة الغربية السطحية والجوفية. وبهذا منعت "إسرائيل" الدول المحيطة بها من التصرف بالنسبة العظمى من مياهها، ولولا دحر الاحتلال عن جنوب لبنان لوضعت يدها أيضًا على مصادر المياه فيه ومنعت سكانه من الاستفادة منها وبالخصوص من إمدادات نهر الحاصباني / الوزاني.

الخصائص الطبيعية للحوض

يُعدّ نهر الحاصباني / الوزاني، الذي ينبع في الأراضي اللبنانية ويخترق الحدود إلى فلسطين جنوبًا، واحدًا من أربعة روافد رئيسية لنهر الأردن هي، بالإضافة إليه: نهر القاضي في شمال فلسطين (المسمى نهر الدان)، ونهر بانياس ونهر اليرموك. وبعد انضمام نهر الزرقاء وبعض الروافد الصغيرة إليه كان نهر الأردن يدخل إلى البحر الميت بطاقة 1317 مليون م³ سنويًا، يأتي أكثر من ثلاثة أرباعها من الدول العربية الثلاث (77٪) وأقل من ربعها (23٪) من فلسطين المحتلة، ومع ذلك يستولي العدو على نصف موارد هذا النهر وروافده.

ويجري الحاصباني في الأراضي اللبنانية حوالي 24 كلم، أما الوزاني فيجري فيها نحو 5 كلم ملتقيًا مع الحاصباني قبل الدخول إلى فلسطين المحتلة. تُقدّر مساحة حوض الحاصباني/ الوزاني¹ في لبنان بحوالي 529 كلم² بحسب صور الأقمار الصناعيّة، لكنها تصل إلى 698 كلم² إجمالاً في كل الدول المحيطة، منها حوالي 170 كلم² في فلسطين المحتلة. يُقدّر كميات المياه في الحوض كله (سطحيًا وجوفيًا) بنحو 476 مليون م³ سنويًا² وذلك كما يظهر في الجدول التالي:

النسبة	المجموع	القاضي (الدان)	بانياس	الحاصباني	
		17.6	189	698	المساحة (كلم ²)
17.4%	83	3	26	54	الانسياب السطحي السنوي (مليون م ³)
82.6%	393	249	80	64	الانسياب الجوفي السنوي (مليون م ³)
100%	476	252	106	118	المجموع السنوي العام (مليون م ³)

يُغطي الثلج أعلى هذا الحوض حيث يبدو أنه ينتشر على 32% من مساحته أغلب أيام السنة، لذا فإنه يسرّب كميات ضخمة من المياه. إضافة إلى ذلك فإن 74% من مساحة حوض الحاصباني هي كارستية متشققة وهذا هو سبب التأثير في تسرّب المياه خاصة إلى فلسطين المحتلة.

تُظهر التقديرات من داخل فلسطين المحتلة أن متوسط كميات المياه الواصلة إلى الأراضي المحتلة من الحاصباني بلغ 123 مليون م³ بين أعوام 1969-2004 (هناك تقديرات أخرى تشير إلى أنها بحدود 138 مليون م³)، إضافة إلى 114 مليون م³ من بانياس و241 مليون م³ من القاضي (17% منها تدفّق سطحي و83% تدفق عبر الأحواض). ولا يقلّ مجموع الانسيابات من الخزانات الجوفية المشتركة خارج الحوض والمتصلة بفلسطين عن 194.9 مليون م³ في أربعة قطاعات حدودية كما بيّنت ذلك الدراسات الهيدرولوجية، وهذا فضلًا عن المتساقطات التي تنساب من لبنان إلى فلسطين لتغذي نهر القاضي (الدان) بعشرات ملايين الأمتار المكعبة من المياه سنويًا.

وبناء عليه، يشدد المؤتمر على أن حوض الحاصباني مهم جدًا للبنان، ولا سيما أنه يشمل في لبنان محافظتين وثلاثة أفضية وستين بلدة، يقيم فيها حوالي 80 ألف

¹ هناك اختلاف في تقدير مساحة الحوض وكمية المياه السطحية والجوفية، كذلك تأخذ بعض الدراسات كميات الثلج بعين الاعتبار فيما لا تتم الإشارة إلى هذا الأمر في دراسات أخرى، ويعود السبب إلى وجود أكثر من جهة رسمية وغير رسمية تعمل وفق منهجيات عمل مختلفة.

² تشير لدراسات أخرى إلى وجود كميات سطحية وجوفية أقل تصل إلى 381 مليون م³ سنويًا. لكنها في جميع الحالات كميات أكبر بكثير من كميات السحب الموجودة على النهر وحوضه والمقدرة بحوالي 2.9 مليون م³ ما بين مياه سطحية وآبار جوفية محفورة للاستخدام الزراعي.

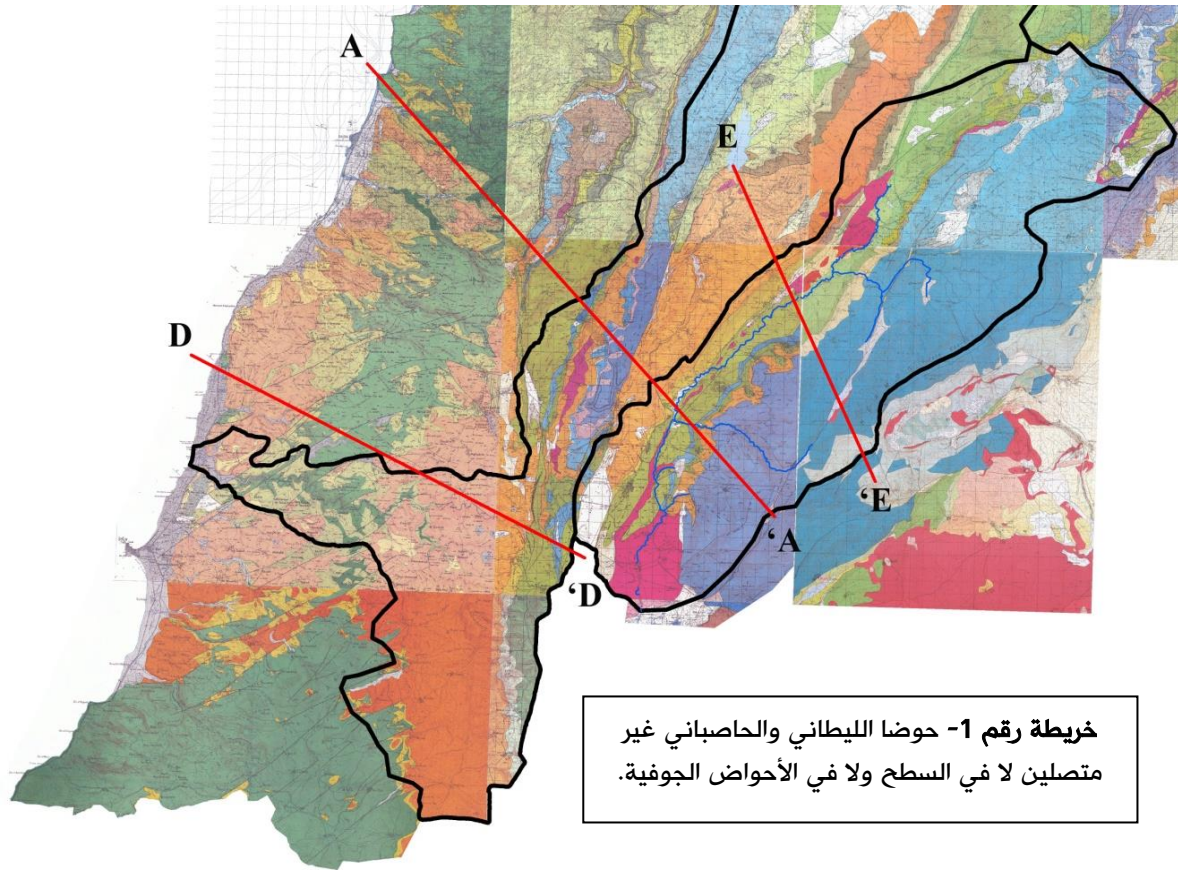
نسمة، ويتوقع أن ترتفع أعدادهم في المستقبل إلى 200 ألف نسمة إذا ما ازدهرت المنطقة.

وقد بيّنت الدراسات المقدمة للمؤتمر أن مساحة الأراضي الصالحة من حيث المبدأ للزراعة في منطقة الحوض هي حوالي 22 ألف هكتار ما يعني وجود حاجة إلى أكثر من 150 مليون م³ سنوياً من مياه الري.

وقد اتفق المشاركون على أن الدراسات الجيولوجية الموثقة تؤكد الآتي:

– عدم وجود تداخل بين المناطق الشرقية والغربية الفاصلة بين حوضي الليطاني والحاصباني لوجود طبقة كاتمة مانعة في باطن الأرض والسطح تجعلهما حوضين منفصلين لا يلتقيان. (خريطة رقم 1).

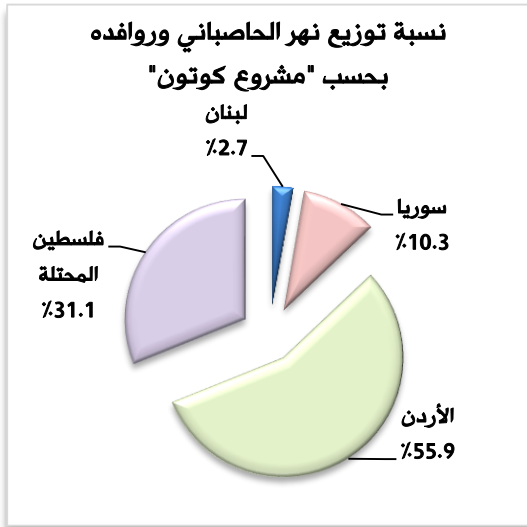
– تسمح الطبقات الجوراسية المتشققة، والتي تغطي ما بين 50٪ و74٪ من مساحة حوض الحاصباني، بتسرّب كميات كبيرة من المياه نحو الداخل الفلسطيني



المحتل. ومع ذلك لم يطالب لبنان يوماً بحصته من المياه الجوفية المغذية لنهر القاضي (الدان) ولا من الثلج الذي يملأ هذه الأحواض. وفي المقابل لم يتورع العدو الإسرائيلي عن سحب كميات هائلة من المياه العربية إلى بحيرة طبريا، التي تقدر بحوالي 500 مليون م³ سنوياً من المياه النظيفة مقارنة بمصادر المياه الأخرى التي يستفيد منها وتتسم بالملوحة العالية.

وقد لفت المؤتمر على سبيل المقارنة إلى الجهود التي بذلها الجيولوجيون السوريون، الذين أدوا دورًا مهمًا في دراسة الجزء الغربي من حوض جبل الشيخ (حرمون) وتحديد الصورة المائيّة للمنطقة، مما سمح للدولة السورية بإقامة سلسلة سدود في مناطق القنيطرة المحررة.

المياه المشتركة بين لبنان وفلسطين في ضوء الاتفاقيات الدولية:



لاحظ المؤتمر أن مخططات توزيع نهر الأردن وروافده لم تعط لبنان أدنى حقوقه، ومنها "مشروع كوتون" الذي خصص له 35 مليون م³ فقط في مقابل 132 مليون م³ لسورية، و720 مليون م³ للأردن، و394 مليون م³ لفلسطين المحتلة.

واتفق المشاركون على أن حصة لبنان المذكورة ومقدار استفادته من مياه الحوض، كما ورد أعلاه، تقل كثيرًا عن نصيبه العادل، وخصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار المياه الجوفية وكميات الثلج والمتساقطات التي تغذي المخزون المائي للحوض ومياهه السطحية.

يعرّز هذا الرأي وجود اتفاقيات حاکمة لتقاسم المياه بين لبنان وفلسطين من بينها:
أ- الاتفاقية البريطانية- الفرنسية لعام 1920، والتي تنص مادتها الثامنة على الآتي:

"سيقوم معًا خبراء تعيّنهم كل من الإدارتين السوريّة والفلسطينيّة، في مهلة ستة أشهر تلي توقيع الاتفاق الحالي، بدراسة استخدام مياه الأردن الأعلى واليرموك لغايات الري وإنتاج الطاقة الهيدروكهربائيّة، بعد سد حاجات الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي".

وقعت الاتفاقية بتاريخ 1922/2/3 وجرى إيداع الاتفاق الفرنسي- البريطاني المنوّه عنه آنفًا في عصبة الأمم كوثيقة رسمية دولية، وذلك بتاريخ 1924/2/6، وجرى تسجيلها يومها تحت الرقم 565.

ب- اتفاقية حُسن الجوار لعام 1926 الخاصّة بالحدود بين لبنان وفلسطين: وتنصّ هذه الاتفاقية في المادة 3/2 على الآتي: "تبقى مكتسبة في الظروف الحالية كل الحقوق التي كرّستها النصوص والأعراف المحليّة لاستعمال مياه الأنهار والقنوات

والبحيرات للريّ وتزويد السكان بالماء، وتبقى سارية المفعول حقوق القرى على ممتلكاتها القروية (Communaux)."

وإذا كانت بعض بنود الاتفاقية الثانية (1926) غير قابلة للتطبيق حالياً بسبب الاحتلال الصهيوني فإن ما يتبقى من محتوى الاتفاقيتين هو أن للبنان الحق بالاستفادة من مياه الحاصباني/ الوزاني بقدر ما يحتاج على أن يترك الباقي يسيل إلى الأرض الفلسطينية. وما يحتاجه لبنان لا يقتصر على ما كان يستخدمه سنة 1920، بل ما يمكن أن يلزمه في أي وقت، سواء في:

- مجال الخدمة المنزلية التي تعطى الأولوية على أي استخدام آخر كونها من حقوق الإنسان الأساسية.
- المجالات الصناعية ومجال الري لكل الأرض الصالحة للزراعة أو القابلة للاستصلاح في حوض النهر. ذلك أن العدو استخدم كل ما أمكنه من المياه بواسطة أقنية لري أراضٍ خارج حوض نهر الأردن على مسافة 200 كلم من نقطة تحويلها، مستولياً على حصص الدول الأخرى بالقوة.

وما ينطبق على المياه الجارية ينطبق على المياه الجوفية، بمعنى أن أيّ خزّان مياه يمتد تحت أرض الدولة يمنحها حصة في مياهه، ما يعطي لبنان حصة في المياه الجوفية التي تغذي نهر القاضي (دان) في فلسطين وبانياس في سوريا نظراً لكون هذه المياه الجوفية تمتد بين الدول الثلاث. ومع أنّ العدو يتذرع بمسألتين: أولاً، أنه لا يوافق على الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه، وثانياً، أنه أول من استخدم فائض المياه الذي كان يجري إلى البحر الميت. إلا أن الرأي القانوني الذي ناقشه المؤتمر وتبنّاه يدحض هاتين الذريعتين ويؤكد على حقوق لبنان الكاملة، استناداً إلى المبادئ الآتية:

- أولاً: لا يستطيع العدو التنكر للاتفاقيات لأن الأمر محكوم بمبدأ توالي الدول الذي يلزم الدولة الجديدة بموجبات الدولة القديمة.
- ثانياً: إن الاغتصاب لا يُولد حقوقاً للمغتصب، فيبقى أن المياه التي استخدمها دون وجه حق هي ملك مشترك لدول الحوض، وللجميع أن يستفيد منها.
- فيما لا تغطيه الاتفاقيات الدولية نلجأ إلى اتفاقية نيويورك للعام 1997 بما هي اتفاقية احتياطية تتضمن أعرافاً في هذا المجال، وهي اتفاقية انضم إليها بعض الدول العربية كـلبنان وفلسطين وسوريا، أما الأردن و"إسرائيل" والولايات المتحدة فلم تنضم إليها، إلا أن مضمون هذه الاتفاقية بما هو تقنين للأعراف يلزم جميع الدول سواء وافقت على الاتفاقية أم لم توافق.

وقد أكد المشاركون، بالاستناد إلى ما دار من مداوات قانونية معمّقة في المؤتمر، على التمسك بكامل الحقوق المائية للبنان التي تبلغ مرات عدة من الكميات المقدرة له، وأضعافاً مضاعفة من مقدار استفادته الفعلية.

الخلاصات والتوصيات:

أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية تنفيذ المشاريع المائية التي تؤمن الاستفادة التدريجية من كافة الكميات المكفولة للبنان بالقانون، وهي كميات أكبر بكثير من تلك المستخدمة في الوقت الحالي، وشددوا على ضرورة أن تُواكب الأعمال في المنطقة بخطة اقتصادية- زراعية- إنمائية تستفيد من كل المقومات الطبيعية في المنطقة من جهة وتأخذ في الاعتبار كل التحديات المحيطة ولاسيما التلوث وغياب تصنيف الأراضي. وقد وجد المشاركون أن تثبيت الحقوق السيادية في المياه وغيرها لا بد أن يستفيد من التوازنات الجديدة التي أرستها المقاومة، والتي مكّنت لبنان، أكثر من أي وقت مضى، من حماية حقوقه المائية والجغرافية والحدودية وثرواته الطبيعية كافة، وهذا ما يسمح لنا بالتخلي عن المقاربات الحذرة والمتردة، تلك التي قلّصت القدرة العربية على المبادرة والفعل في معظم القضايا النزاعية مع العدو، وأفسحت في المجال أمام انتهاكاته المتמادية.

وخلص المؤتمر إلى التوصيات والمقترحات الآتية:

أولاً: على صعيد حصة لبنان وحقوقه في مياه الحوض:

1. أكد المؤتمر على أنّ حصة لبنان من مياه نهر الحاصباني/ الوزاني هي أكبر بما لا يقاس من الكميات التي يستفيد منها وتبلغ أضعافاً مضاعفة مما ورد في المخططات ذات الصلة. وقد وجد المشاركون أنّ تحديد هذه الحصة لا بد أن ينطلق من الحاجات التي تقرّها الاتفاقيات المذكورة أعلاه (اتفاقيات 1920 و1926 و1997)، ومن مساهمة لبنان في تغذية الحوض بالمياه الجوفية والسطحية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات السكان ومتطلبات تنمية مناطقهم وهذا يقتضي أن تؤخذ بعين الاعتبار الأمور والحقائق الآتية:

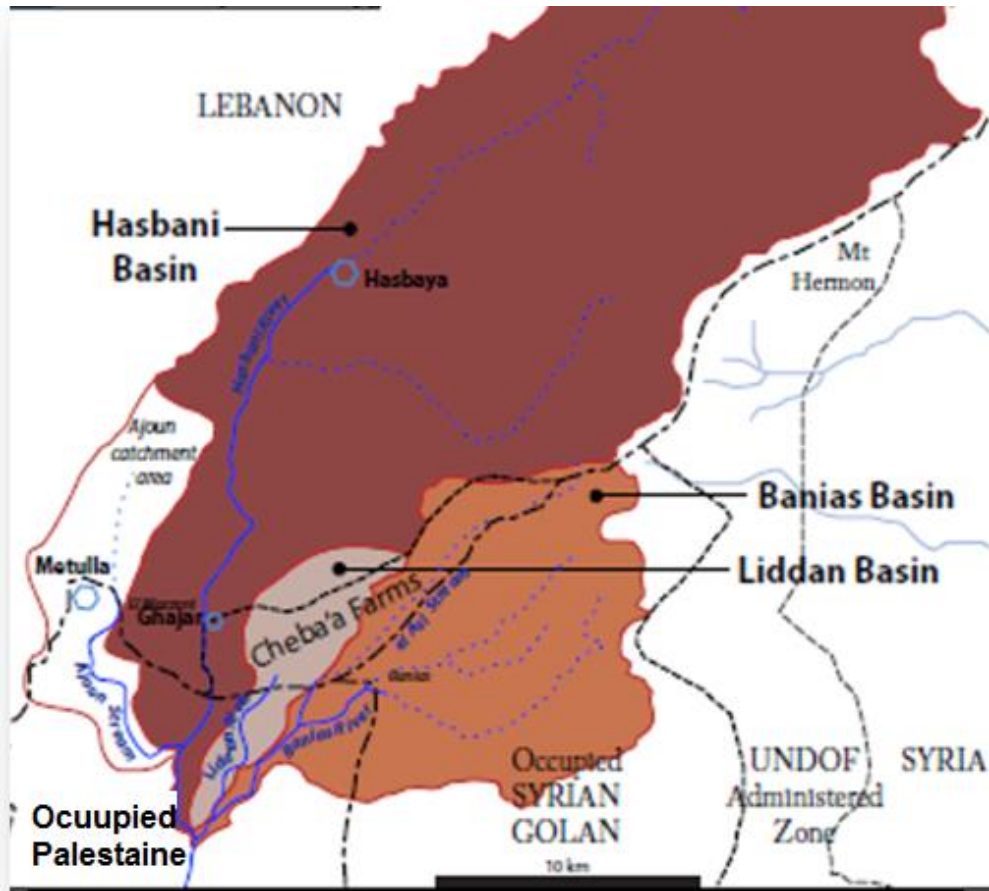
أ. الحقوق الإضافية المترتبة على وجود خزان جوفي مشترك عابر للحدود اللبنانية الفلسطينية يغذي فيما يغذيه نهر القاضي (الदान) في شمال فلسطين المحتلة، وفيما يستفيد العدو من هذا الخزان في مشاريعه الزراعية والخدماتية تقتصر استفادة لبنان منه على بضعة آبار جوفية وعشرات معدودة من الهكتارات المروية.

ب. حاجات لبنان التي حالت ظروف الاحتلال الطويل للمنطقة الحدودية دون تلبيتها مما تسبب بنقص تراكمي في مستويات التنمية. وبحسب الفاو، تقدّر حاجات لبنان من المياه لأغراض الري وحده، والتي لم يستطع أن يلبها بسبب الاحتلال، بما لا يقلّ عن 48- 60 مليون م³ سنوياً في منطقة الحوض.

³ - يتعلق الاختلاف في تحديد كميات المياه بطرق وأساليب الري، إذ في حال استخدام الأساليب الحديثة يمكن خفض الكميات إلى 48 مليون م³ وذلك لري نحو 4 آلاف هكتار موجودة في الوقت الحالي.

وستصل الكمية المطلوبة إلى 150 مليون م³ لتأمين احتياجات مخططات التنمية الزراعية الشاملة في المنطقة، وهذا دون احتساب الاستخدام المنزلي وحاجات القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما السياحة والصناعة.

ج. إنجاز الدراسات التقنية والفنية والإنمائية اللازمة، والكيول الدائمة والمستمرة، من أجل أن تُحدد بدقة كميات المياه التي تنساب من لبنان إلى فلسطين، وهذا يشمل تصريف النهر السطحي، وحجم الحوض الجوفي وكمية المياه المتسربة من أحواض القاضي (دان) وبانياس (انظر خريطة رقم: 2-) فضلاً عن كميات مياه الثلج في مرتفعات جبل الشيخ. على أن يترافق ذلك مع دراسة التشكيل الجوراسي وتطوره شرق راشيا وبخاصة في المناطق المنخفضة.



خريطة رقم 2- أحواض القاضي (الدان) وبانياس والحاصباني داخل الأراضي اللبنانية وتحت مزارع شبعاء.

2. أجمع المشاركون في المؤتمر على ضرورة أن يُراعى في تثبيت حقوق لبنان المائية وتحصيلها أمور أساسية من بينها:
- أ- عدم إخضاع حقوق لبنان المائية لأي شكل من أشكال المساومة أو التفاوض مع العدو، وتجاهل تهديداته والتصدي لأطماعه، والذهاب حتى النهاية في استرجاع الحقوق المهدورة.
- ب- إطلاق حملة دولية حقوقية تتمحور حول العدالة المائية، وتسليط الضوء على انتهاكات العدو لحقوق الدول المحيطة بفلسطين ولا سيما لبنان.
- ج- التواصل مع الدول العربية الواقعة في نطاق حوض نهر الأردن وروافده، للاتفاق معها على سبل تنظيم الاستفادة من مياه الحوض وتعظيمها على نحو عادل ومتكامل، وانتزاع المبادرة في هذا الشأن من يد العدو.

ثانياً: على صعيد السياسات العامة:

1. وضع استراتيجية وطنية للمياه تقوم على الاستفادة من كل الموارد المائية المتاحة في لبنان، بما في ذلك الاستخدام الأمثل والأقصى لمياه حوض الحاصباني/ الوزاني الذي تتيحه اتفاقيتا 1920 و1926، ومن دون التفاوض مع العدو أو انتظار موافقته. وذلك في إطار سياسة عامة تقوم على تخفيف الضغط عن المياه الداخلية في لبنان، والحصول على مياه ذات جودة عالية، بما يساهم في توازن الميزان المائي في كل لبنان على المدى الطويل.
2. تشكيل لجنة عليا تضم الوزارات والإدارات والمؤسسات المعنية مهمتها رسم سياسات وطنية تحفظ حقوق لبنان في مياه الحاصباني/الوزاني، وحوض الأردن والخزانات الجوفية العابرة للحدود مع فلسطين، على أن يؤخذ بعين الاعتبار المقررات والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة المكلفة بدراسة "موضوع الأمن المائي وسرقة إسرائيل للمياه" والتي شكلت بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم 2016/66 بتاريخ 2016/4/16.
3. مراجعة السياسة المائية وتصويب نظرتنا إلى المياه، حتى لا نذهب بعيداً في إخضاعها لمنطق السوق، وهذا ما يجب أخذه بالحسبان في تعديل قانون المياه 2018/77، مع اعتماد التعريفات المتعددة لاستخدامات المياه، بما يتناسب مع كون المياه حقاً للجميع من جهة، ويوازن بين الكلفة والحاجة من ناحية ثانية.
4. إجراء دراسات للكشف عن التشققات والكهوف الموجودة بما يسمح بتطوير الاستفادة من المياه الجوفية في هذا الحوض، بالاعتماد على الدراسات المتوفرة حالياً والتي تحتاج إلى مراجعة لوضع الأمور في نصابها من الزاوية اللبنانية. (علماً أن مؤسسة مياه لبنان الجنوبي أعربت عن استعدادها للقيام بكل ما يلزم لتحقيق ذلك).

5. الاستثمار المتوازي للموارد السطحية والجوفية في منطقة الحدود مع فلسطين عموماً وفي منطقة الحوض على نحو خاص. وهذا يدعو من ناحية إلى تنفيذ المشاريع اللازمة والمخطط لها لتأمين مياه الري والشفة من المصادر السطحية، كونها أقل كلفة بكثير من غيرها، وتشجيع المزارعين على الاستفادة منها. ويؤكد من ناحية ثانية على تشجيع حفر الآبار في الحوض الأعلى في المناطق التي لا تؤثر على تصريف الوزاني وتحديداً في المناطق الكارستية حيث المياه تتجه إلى الحدود، وذلك في إطار سياسات ومعايير مرنة تسهل الاستفادة من المياه الجوفية في المناطق المذكورة.

6. إنشاء لجنة مشتركة من المزارعين والبلديات تساهم في تحديد نسبة الحاجة الضرورية من المياه، وتعالج مشكلة فوضى تقاسم المياه بين المزارعين، وتراقب أوضاع النهر في مختلف جوانبه.

ثالثاً: على صعيد التنمية والخدمات:

1. وضع خطة زراعية وإنمائية تتكامل مع مشروع الليطاني للاستفادة من مياه النهر في إنماء المنطقة، وتأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي يتضمنها، مع إعطائها ما تستحقه من أولوية في برامج الاستثمار الوطني. وفي هذا السياق لا بد من إعداد دراسة مالية لمنطقة الحوض بالتوازي والتكامل مع الدراسات القانونية والفنية، من أجل تحديد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الخطط والمشاريع المقترحة في الاستفادة من مياه الحوض وتأمين الحاجات البشرية والزراعية والإنمائية. مع التركيز في منطقة الحوض على الآتي:

أ- قيام الدولة في المدى القريب بزيادة المساحات المزروعة من 1000 هكتار إلى 4250 هكتاراً يمكن استصلاحها فوراً، ثم إلى 23 ألف هكتار يحتاج استصلاحها إلى بعض الوقت. والاستفادة من جهود المؤسسات الخاصة والتعاونية للقيام باستثمارات إضافية بما فيها حفر آبار ارتوازية وري وتطوير أراضٍ جديدة وصولاً، في المدى المتوسط والبعيد، إلى ري كامل الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الحوض.

ب- تأمين مياه الشفة والاستخدام المنزلي لما لا يقل عن 80 ألف مواطن على المدى القصير والمتوسط، و200 ألف مواطن على المدى البعيد في مناطق الحوض وفي القطاعات الحدودية الأربعة التي تشترك بخراناتها الجوفية مع فلسطين والمناطق المتاخمة لها.

ج- وضع خطة للتنمية الشاملة لمنطقة الحوض وهذا لا يقتصر على تعظيم الاستفادة من المياه، بل يشمل أيضاً تطوير الاتصالات والمواصلات والخدمات

الأساسية مع إعطاء المنطقة الأولوية التي تستحقها في الخطط الوطنية في المجالات المذكورة.

2. العمل على تمكين المزارعين من تطوير منتجاتهم والتعامل مع مشكلة تصريفها وتسويقها، وهذا يحتاج إلى سياسات متكاملة تتضمن: إقامة محطة تجارب علمية لاختبار الأصناف التي يمكن زراعتها ولإجراء التجارب والدراسات على أصناف المبيدات التي تؤثر على بعض المزروعات، فضلاً عن التجارب المتعلقة بزراعة النباتات الطبية مما يرفع قيمة المنتجات، والعمل على التكامل في مجال الإنتاج الزراعي مع سوريا ومساعدة المزارعين على استيفاء المواصفات الدولية لتسهيل تصريف الإنتاج في الدول الأوروبية.
3. تكثيف عمليات الصيانة وإصلاح واستبدال المضخات القديمة التي تعرّضت للاهتراء، وتنفيذ مشاريع كبرى ترفع استفادة لبنان من كامل حقوقه، وفي هذا السياق أشاد المشاركون بالجهود التي تبذلها مؤسسة مياه لبنان الجنوبي لرفع قدرة محطة الضخ من مياه الوزاني من 1.9 مليون م³ حالياً إلى 12 مليون م³ وخططها الأولية لإنشاء محطة ضخ بطاقة 36 مليون م³.
4. تنفيذ سد إبل السقي وتأمين التمويل اللازم له، مع ملاحظة بناء سدود صغيرة (برك جبلية) للري تضخ بالجاذبية، ودراسة إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في عملية إدارة المياه وذلك بهدف خفض كلفة الكهرباء.
5. حماية الأراضي الزراعية في منطقة الحوض من الزحف العمراني، ووضع حد لمشكلة تفتيت الحيازات الذي من شأنه القضاء على إمكانية قيام اقتصاد محلي يعتمد على الزراعات المروية، علماً أنّ الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية عام 2007 كانت قد صنّفت منطقة الحاصباني ومحيطها باعتبارها مناطق ذات غالبية زراعية.
6. المساهمة في وضع حلول للتلوث الذي بدأ يصيب مياه النهر، في ظل عدم قدرة محطات التكرير على استيعابها، ووضع حد للإفراط في استخدام الأسمدة، وتنفيذ حلول تؤمن المعالجة العلمية لمياه الصرف الصحي وتكرير المياه الناتجة عن معاصر الزيتون بما يسمح بإعادة استخدام المياه المعالجة في منطقة الحاصباني / الوزاني في عملية ريّ الزيتون رياً تكميلياً وبما يؤمّن عدم هدر كميات المياه. ويمكن في هذا الصدد ربط حصة المزارع من المياه بنوعية استخدامه ومراعاته لشروط السلامة البيئية. مع العمل على عدم تكرار المشكلة المتمثلة في توفر الأموال في بعض الأحيان لبناء محطات الصرف الصحي، دون توفر الإمكانيات لإدارتها.

5. Protecting agricultural land in the basin area from urban sprawl, and putting an end to the problem of fragmentation of holdings which would eliminate the possibility of a local economy based on irrigated agriculture, knowing that the comprehensive plan for the arrangement of Lebanese land of 2007 had classified the area of Al-Hasbani and its surroundings as overly agricultural lands.

6. Contributing to the development of solutions for the issue of pollution that began to affect the rivers' water, by considering the inability of treatment plants to handle the issue, putting an end to the overuse of fertilizers, and implementing solutions to ensure the scientific treatment of sewage and treating water coming out of olive presses and reusing it in the Al-Hasbani/Wazzani area in the process of olive fields irrigation in a complementary manner in order to ensure that water is not wasted. It's possible in this regard to link the farmer's share of water to the value of its use and its compliance with environmental safety requirements. Also, ensuring that the problem of sometimes acquiring money to build sewage plants without the means of managing them is not repeated.

B- Securing potable and domestic usage waters, for at least **80,000** citizens in the short and medium term and for **200,000** citizens in the long-term, in the basin areas and in the four border sectors that share their underground reservoirs with Palestine and its adjacent areas.

C- Developing a comprehensive development plan for the basin area, which not only maximizes the use of water, but also includes the development of communications, transportation and basic services, giving the region the priority it deserves in the national plans in the mentioned areas.

2. Working on enabling farmers to develop their products and deal with the problem of marketing and selling them, and this needs integrated policies including: establishing a scientific testing station to test the varieties that can be grown and to conduct experiments and studies on pesticides that affect some crops, as well as Experiments related to the cultivation of medicinal plants, which increases the value of products, and work to integrate agricultural production with Syria and help farmers meet international standards to facilitate exporting to European countries.

3. Intensifying maintenance, repair and replacement of old pumps that have been damaged, and the implementation of major projects to increase Lebanon's full benefit of his watery rights. In this context, participants praised the efforts of the South Lebanon Water Corporation to increase the capacity of the Wazzani water pumping station from the current **1.9 million m³** to **12 million m³** and its initial plans to build a pumping station with a capacity of **36 million m³**.

4. Implementing the Ibel watering dam and securing the necessary funding for it, noting the construction of small dams (mountain ponds) for irrigation pumped with gravity, and studying the possibility of utilizing renewable energy sources in the water management process in order to reduce the cost of electricity.

expensive than others, and to encourage farmers to benefit from it. On the other hand, it emphasizes the promotion of drilling wells in the upper basin in areas that do not affect the discharge of the Wazzani, specifically in the Karst areas where water heads to the border, and that's within the framework of flexible policies and standards that facilitate the utilization of groundwater in the areas mentioned.

6. Establishing a joint committee of farmers and municipalities to help determine the necessary amounts of water needed, addressing the problem of chaotic water sharing among farmers, and monitoring the conditions of the river in its various aspects.

Third, In terms of development and services:

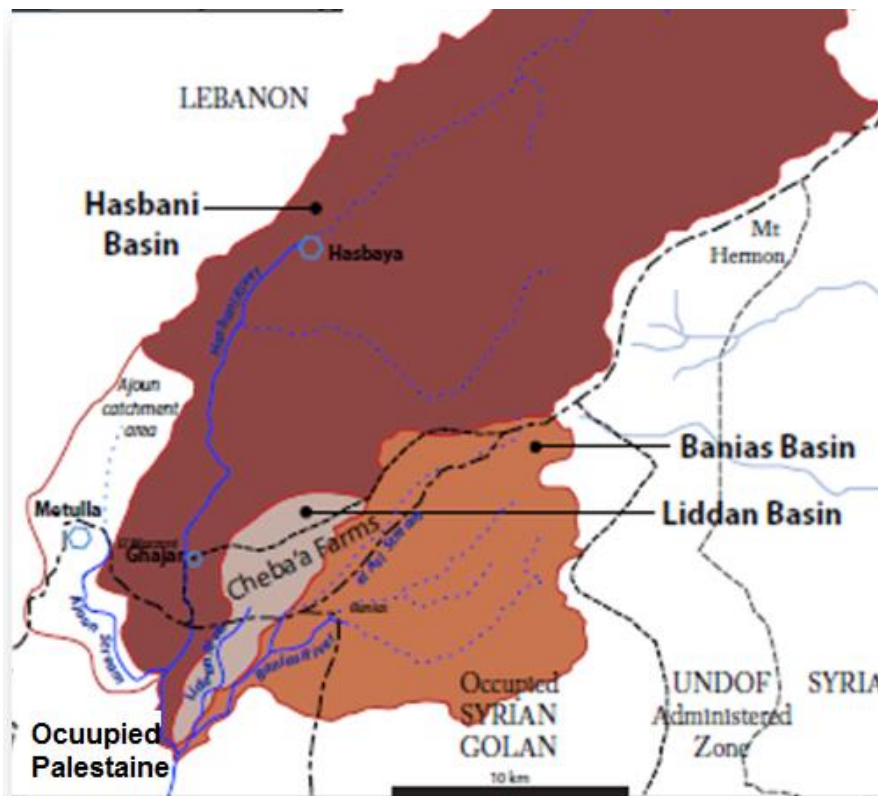
1. Developing an agricultural and developmental plan that integrates with the Al-Litani project in order to utilize the river water in the development of the region, and securing the financial resources necessary to implement the projects it contains, giving it the priority it deserves in the national investment programs. In this context, it is necessary to prepare a financial study of the basin area in parallel with legal and technical studies, in order to identify the sources of funding necessary to implement the proposed plans and projects concerning the use of the basin's water and to secure human, agricultural and developmental needs.

With a focus on the basin area as follows:

A- In the short term, the State should increase the area under cultivation from 1,000 hectares to 4,250 hectares that can be reclaimed immediately, and then to 23,000 hectares that will take some time to be reclaimed, and should take advantage of the efforts of private and cooperative institutions to make additional investments, including the drilling of artesian wells and irrigation and the development of new lands, and in the medium and long term, to irrigate the entire arable land in the basin region.

Second, at the policy level:

1. Developing a national water strategy based on the utilization of all available water resources in Lebanon, including the optimal and maximum use of the Al-Hasbani/Wazzani basin water provided by the 1920 and 1926 agreements, without negotiating with the enemy or waiting for its approval. This is part of a policy based on reducing the pressure on Lebanon's inland waters, and acquiring access to high-quality water, thereby contributing to the long-term water balance in all of Lebanon.
2. Forming a high committee comprising the relevant ministries, departments and institutions with the task of drawing up national policies that preserve Lebanon's rights in the waters of Al-Hasbani/Wazzani, the Jordan Basin and the underground reservoirs across the border with Palestine, taking into account the decisions and recommendations of the commission in charge of the "Issue of water security and Israel's theft of water" study, which was formed by the decision of the Prime Minister No. 66/2016 on April 16, 2016.
3. Reviewing water policy and correct our perception of the issue, so that we do not go too far in subjecting it to the logic of the market, and this must be taken into account in the amendment of the Water Act 77/2018, with the adoption of multiple tariffs for water use, taking into account the fact that water is a right for all on the one hand, and balances costs and needs On the other hand.
4. Conducting studies to detect existing cracks and caves to allow the development of the use of underground water in this basin, basing on the studies currently available and which need to be reviewed to set the record straight from the Lebanese point of view. (The South Lebanon Water Corporation has expressed its willingness to do whatever it takes to achieve this.)
5. Parallel investment of surface and underground resources in the border area with Palestine in general and in the basin region in particular. This calls, on the one hand, for the implementation of the necessary and planned projects to secure irrigation and potable water from surface sources, as it is much less



Map 2- Al-Qadi (Al-Dan), Banyas and Al-Hasbani basins inside Lebanese territory and below the Shebaa Farms.

2. The conferences' participants agreed that the need for implementation of Lebanon's water rights and its' collection, should take into account the following essentials:

A- Not to subject Lebanon's water rights to any form of bargaining or negotiation with the enemy, to ignore its threats and to confront its ambitions, and to reach for the end in the quest of restoring lost rights.

B- Launching an international human rights campaign focusing on water justice, highlighting the enemy's violations of the rights of the countries surrounding Palestine and in particular Lebanon.

C- Communicating with the Arab states situated around the Jordan River basin and its tributaries, in order to agree with them on ways to regulate the use of the basin's water and to maximize it in a fair and integrated manner, and to take the initiative in this regard from the hands of the enemy.

development of their areas, this entails taking the following facts into consideration:

A. The additional rights resulting from the existence of a common underground reservoir across the Lebanese-Palestinian border feeding the Al-Qadi River (Dan) in the north of occupied Palestine, while the enemy benefits from this reservoir in its agricultural and service projects, Lebanon benefits only from a few underground wells and a few dozens of irrigated lands.

B. Lebanon's needs which, due to the long occupation, have prevented the area from receiving what it needs, causing an incremental shortage of development levels. According to FAO, Lebanon's water needs for irrigation alone, which it has not been able to meet due to the occupation, are estimated at, at least, **48-60** million m³ per year in the basin area. The amount required will reach **150** million m³ to meet the needs of the region's comprehensive agricultural development schemes, not counting domestic use and the needs of other economic sectors, particularly tourism and industry.

C. The completion of the necessary technical and developmental studies, in order to determine accurately the amount of water flowing from Lebanon to Palestine, including the surface discharge of the river, the size of the underground basin and the amount of water leaking from the Al Qadi (Dan) and Banyas basins (see Map 2) as well as the amounts of snow water on the heights of Jabal al-Sheikh. This should be accompanied by the study of Jurassic formations and its development east of Rashayya, particularly in the lowlands³.

³ The difference in gaging water supply is related to irrigation methods, since if modern methods are used, quantities can be reduced to 48 million m³, in order to irrigate the almost 4,000 hectares that currently exist.

amounts to several times over the already estimated quantities, and many times over the amount it actually benefits from.

Conclusions and recommendations:

The conferences' participants stressed the importance of implementing water related projects that ensure the gradual utilization of all quantities guaranteed by law to Lebanon, which are much larger than those currently used, and stressed the need for businesses in the region to be associated with an economic-agricultural-developmental plan that benefits from all the natural components in the region on the one hand and takes into account all the surrounding challenges particularly pollution and lack of land classification.

Participants found that the implementation of sovereign rights in terms of water resources and elsewhere should take advantage of the new balances established by the resistance, which enabled Lebanon, more than ever before, to protect the rights of its water resources, its geographical, border and natural resources, allowing us to abandon cautious approaches, ones that has reduced Arab capacity to take initiative and act on most contentious issues with the enemy, and has given way to the latter's persistent pattern of violations.

The conference concluded with the following recommendations and proposals:

First, In terms of Lebanon's share and rights in the basins' water:

1. The conference stressed that Lebanon's share of the Al-Hasbani/Wazzani River water is immeasurably greater than the quantities it benefits from and is twice as high as in the relevant plans. The participants found that the determination of the needed quota must be based on the needs approved by the above-mentioned conventions (1920, 1926 and 1997), and Lebanon's contribution to the feeding of the basin with groundwater and surface water, taking into account the needs of the population and the requirements for the

-Industrial and irrigation fields for all arable or reclaimable land in the river basin. The enemy used all the water it could through the use of channels to irrigate lands outside the Jordan River basin, 200 km from its conversion point, forcibly taking the quotas of other countries.

What applies to running water applies to groundwater, meaning that any reservoir of water that runs under the states' land gives it a share of its water, which gives Lebanon a share of the underground water that feeds the Qadi River (Dan) in Palestine and Banyas in Syria, since this underground water extends between the three countries. Although the enemy invokes two issues: first, it does not agree with the above-mentioned conventions and, secondly, that it was the first to use the excess water that was running into the Dead Sea. However, the legal opinion discussed and adopted by the Conference refutes these two arguments and affirms Lebanon's full rights, based on the following principles:

-First, the enemy cannot deny the agreements because they're governed by the principle of succession of states, which binds the new state under agreements signed by the older state.

-Secondly, usurpation does not generate rights for the usurper, so the water the enemy used unjustly is the common property of the basin states, and everyone can benefit from it.

-Areas that are not covered by international agreements will be relegated to the 1997 New York Convention, since it's a backup agreement containing norms related to the field, multiple Arab countries like Lebanon, Palestine and Syria joined it, but Jordan, "Israel" and the United States did not join the Convention, still the convention, which is a legalization of customs, obliges all states, whether or not they agree to the its' rulings.

On the basis of the internal legal deliberations at the Conference, the participants emphasized the adherence to fulfilling the full water rights to Lebanon, which

This view is reinforced by the existence of governing water-sharing agreements between Lebanon and Palestine, including:

A-The British-French Convention of 1920, of which Article 8 states: "Experts appointed by the Syrian and Palestinian administrations will together study, during the six months following the signing of the current agreement, the usage of Upper Jordan's water and the Yarmouk basin for irrigation and hydropower production, after meeting the needs of the territories under the French mandate".

The Agreement was signed on the 3rd of February 1922 and the French-British agreement, previously mentioned in the League of Nations, was deposited as an international official document on the 6th of February 1924, and was registered on the same day under the number 565.

B-The 1926 Agreement of Good Neighborly Relations between Lebanon and Palestine: This agreement states under Article 2/3: "In the present circumstances, all the rights established by local agreements and customs concerning the use of river, canal and lake water for irrigation and water supply to the population remain in place, and the rights of the villages over their properties (Communaux) remain valid".

While some of the provisions of the Second Agreement (1926) are not currently applicable due to the Zionist occupation, others uphold the right of Lebanon to benefit from Al-Hasbani/Wazzani waters as much as it needs and let the rest flow to Palestinian territories. What Lebanon needs is not just what it used in 1920, but what it may need at any given time, whether in:

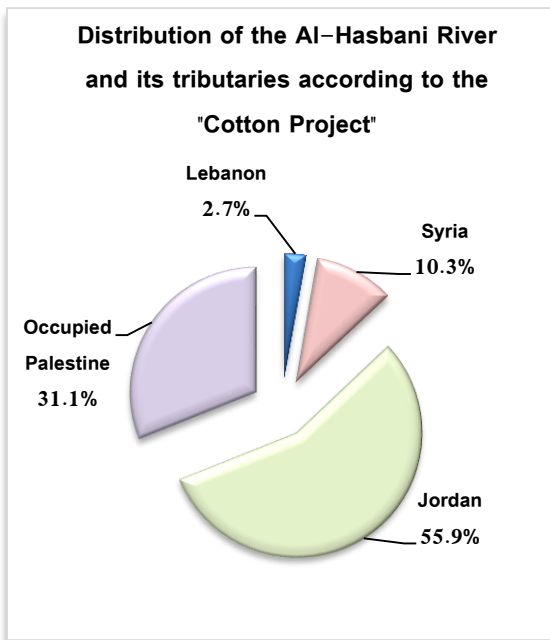
-The field of domestic service, which is given priority over any other use, and is a fundamental human right.

-The cracked Jurassic layers, which cover between 50% and 74% of the Al-Hasbani basin, allow large amounts of water to leak into the occupied Palestinian interior. However, Lebanon has never claimed its share of the groundwater that feeds into the Al-Qadi (Dan) River nor the snow that fills these basins. On the other hand, the Israeli enemy never hesitated to withdraw huge amounts of Arab water into Lake Tiberias, which is estimated at 500 million m³ per year of clean water compared to other sources of water from which it benefits and is characterized by high salinity.

The conference drew, in comparison, to the efforts of Syrian geologists, who played an important role in studying the western part of the Jabaal al-Sheikh basin (Hermon) and determining the water topography of the area, allowing the Syrian state to build a series of dams in the liberated areas of Quneitra.

Shared waters between Lebanon and Palestine in light of international agreements:

The conference noted that the plans for the distribution of the Jordan River and its tributaries did not give Lebanon his slightest rights, including the "Cotton Project", to which only 35 million m³ was allocated, compared with 132 million m³ for Syria, 720 million m³ for Jordan and 394 million m³ for occupied Palestine.



its tributaries did not give Lebanon his slightest rights, including the "Cotton Project", to which only 35 million m³ was allocated, compared with 132 million m³ for Syria, 720 million m³ for Jordan and 394 million m³ for occupied Palestine. Participants agreed that Lebanon's share and the amount of water it benefits from the basin, as mentioned above, is much lower than what should be its fair share, especially considering groundwater and the amounts of snow

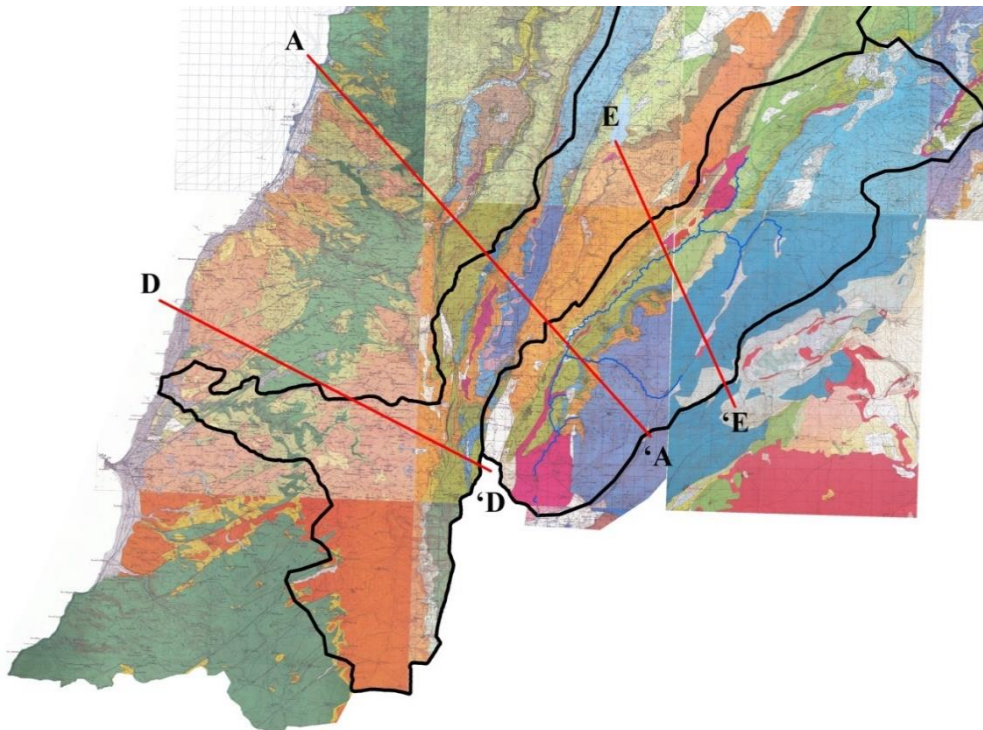
and precipitation that feed the basin's underground supply and surface water.

Accordingly, the conference stresses that the Al-Hasbani Basin is very important for Lebanon, particularly since it covers two provinces, three districts and 60 towns, with some 80,000 inhabitants, whose numbers are expected to rise to 200,000 in the future if the region prospers.

Studies presented to the conference have shown that the area of land suitable for agriculture in the basin area is about 22,000 hectares, which means that more than 150 million m³ per year of irrigation water is needed.

Participants agreed that the documented geological studies confirmed the following:

-The absence of overlap between the eastern and western regions between the Al-Litani and Al-Hasbani basins due to the presence of a blocked layer below ground and on the surface, making them separate basins that do not meet. (Map 1)



Map 1- Al-Litani and Al-Hasbani basins are not connected neither at the surface level nor underground

The Area of the Hasbani/Wazzani Basin¹ in Lebanon is estimated to be at 529 km² according to satellite imagery, but it reaches 698 km² in total in all surrounding countries, including about 170 km² in occupied Palestine. The amount of water in the entire basin (surface and underground) is estimated at 476 million m³ per year² as shown in the following table:

Area (km ²)	Al-Hasbani	Banyas	Al Qadi (Dan)	Total	Percentage
Annual surface flow (m ³ million)	698	189	17.6		
Annual underground flow (m ³ million)	54	26	3	83	٪17.4
Total annual (m ³ million)	64	80	249	393	٪82.6
Area (km ²)	118	106	252	476	٪100

Snow covers the top of this basin, which appears to spread over 32٪ of its area during most days of the year, so it drains a huge amount of water. In addition, 74٪ of the area of the Hasbani Basin is cracked karst, which is why the water leak is affected, especially water heading towards occupied Palestine.

Estimates from within occupied Palestine show that the average amount of water reaching the occupied territories from Al-Hasbani was 123 million m³ between 1969 and 2004 (other estimates indicate that it is in the range of 138 million m³), in addition to 114 million m³ from Banyas and 241 million m³ from Al Qadi (17٪ of which is surface flow and 83٪ flow through the basins). The total flow from the shared underground reservoirs outside the basin connected to Palestine is not less than 194.9 million m³ in four border sectors, as indicated by hydrological studies, in addition to precipitation that flows from Lebanon to Palestine to feed the Al-Qadi River (Dan) with tens of millions of m³ of water annually.

¹ There is a difference in the estimate of the area of the basin and the amount of actual surface and groundwater; furthermore, some studies take into account the amounts of ice which isn't mentioned in other studies, this is due to the fact that there is more than one official and informal entity working according to different methodologies.

² Other studies indicate that there are fewer surface and underground amounts of water, which reaches 381 million m³ per year. In all cases, they are much larger than the 2.9 million m³ of surface and groundwater being pulled from the river agricultural use.

The conference stressed that the discussion of water issues in the region and the crises surrounding it is not complete without recalling the intentions of the Zionist movement, which, for more than a century, had planned to seize water resources and river basins not only in Palestine itself but in neighboring countries, in preparation for the establishment of a state that can support As many settlers as possible, that also includes the Al-Litani Basin, The Waters of Jabaal al-Sheikh and others, its' 1967 invasion of the Golan had allowed for the seizure of its waters, including the Banyas and Yarmouk rivers, it also took control of the surface and underground waters of the West Bank. Israel thus prevented the surrounding countries from having effective control over the vast majority of their territorial waters, and had it not been for the defeat of the occupation in southern Lebanon, it would also have controlled its water sources and prevented its inhabitants from benefiting from them, especially from the water supplied by the Hasbani/Wazzani River.

Natural properties of the basin:

The Hasbani/Wazzani River, which originates in Lebanese territory and crosses the border into Palestine to the south, is one of four main tributaries of the Jordan River, the other being: The Qadi River in northern Palestine (called the Dan River), the Banyas River and the Yarmouk River. After being joined by the Zarqa River and some other small tributaries, the Jordan River enters the Dead Sea with a capacity of 1,317 million m³ per year, more than three quarters of which come from the three Arab countries (77%) and Less than a quarter (23%) From occupied Palestine, however, the enemy still seizes half of the river's resources and tributaries.

Al-Hasbani River runs through Lebanese territory for about 24 km, while Wazzani runs about 5 km before meeting up with Al-Hasbani prior to entering occupied Palestine.

conventions as well as fair and reasonable usage rules and requirements for development.

The participants pointed out that the river basin includes several Arab countries, including Lebanon, which suffer from water shortages, a decline in cultivated areas, a lack of food security, desertification, pollution and a lack of funding for production sectors. According to the conference, this reality underscores the need to work on establishing Lebanon's sovereign, political, economic, developmental and legal right to the water resources of the Jordan Basin, and to develop utilization of the Hasbani/Wazzani River in integration and in parallel with the Al-Litani project for the development of The Lebanese regions that have suffered from the Israeli occupation for a long time.

Participants expressed their belief that discussing the issue of water and its public policies in the region, including those of the Jordan Basin and its tributaries, should be take note of many important aspects, such as the following:

The natural factor: Increasing water scarcity in the region, with the Arab per capita water ration reaching 292 m³ per year and less than 766 m³ in Lebanon and about 76 m³ and 81 m³ in Jordan and occupied Palestine compared to the global average of 5,900 m³.

The geopolitical factor: it puts water sharing in the arena of power balances instead of international laws and agreements.

The economic factor: it reflects the volume of resources allocated to water issues and the efficiency of related strategies and programs.

The political factor: it reveals how authorities, institutions and States view water as a vital commodity that should be managed in accordance with the principles of public interest and the requirements for development, and not an economic commodity distributed in accordance with market principles.

On July 24 and 25, 2019, the Consultative Center for Studies and Documentation and the South Lebanon Water Foundation organized a conference titled: “Al-Hasbani / Al-Wazzani River Conference: Needs and Rights in Light of Development requirements and international conventions”, with the participation of a group of experts, specialists and representatives of the institutions and bodies involved in the project. Twenty-four working papers and keynote presentations were presented at the conference, with proposals and recommendations presented in three sessions held in Beirut on the first day, and a round table organized on the second day in the town of Khiam, in which experts, specialists and local development activists participated.

Participants discussed topics and issues in a multidimensional framework that simultaneously evokes issues of conflict with the Israeli enemy, development delays, environmental problems and climate change, contributing to the desired goals and objectives. The conference discussed the current reality of the Hasbani River in natural, technical, legal and developmental aspects. The conference also featured the subject of Israeli ambitions regarding the Jordan River, whose tributaries originate from Lebanon, Syria and Jordan, and answered the most important questions regarding urgent actions that needs to be taken, focusing on the approach to Lebanon's water needs in the basin area, which far exceeds the current level of benefit, which is also expected to double in the coming years.

The following paper emerged out of the work, notes and deliberations of the Conference:

Introduction:

Participants in the conference unanimously agreed on Lebanon's right to receive its full share of the Hasbani/Wazzani river water since it's a tributary of the Jordan River and part of its basin, which is confirmed by international



24-25 July 2019

**Al-Hasbani / Al-Wazzani River
Needs and Rights in Light of Development
Requirements and International Conventions**

**Final document for
The Al-Hasbani / Al-Wazzani River Conference:
Needs and Rights in Light of Development
requirements and international conventions**



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



SLWE
مؤسسة مياه
لبنان الجنوبي